

الكويت 31 يوليو 2025

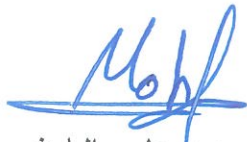
السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لبنك الخليج متضمناً تعديل النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" من "إيجابية"، وتثبيت تصنيفات الودائع طويلة الأجل في المرتبة "A3" من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمّد جاسم البلوشي

نائب مدير عام الشؤون المؤسسية
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



[GBK Classification: PUBLIC]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

31 يوليو 2025	التاريخ
بنك الخليج ش.م.ك.ع.	اسم الشركة المدرجة
وكالة موديز لخدمات المستثمرين	الجهة المصدرة للتصنيف
• تصنيف الودائع طويلة الأجل: A3 / نظرة مستقرة • تصنيف الودائع قصيرة الأجل: P-2 • تقييم مخاطر الطرف المقابل A2 (cr) / P-1 (cr) • تصنيف مخاطر الطرف المقابل: A2 / P-1 • التقييم الائتماني الأساسي المستقل / المعدل: ba1 •	فئة التصنيف
• جودة مرتفعة للأصول • كفاية رأس المال • مصدات قوية للسيولة • وجود احتياطي مناسب لتغطية خسائر القروض • احتمال كبير جداً بالحصول على الدعم الحكومي مع إمكانية رفع درجة الدعم لتصبح أعلى بأربع درجات من التقييم الائتماني الأساسي المستقل للبنك البالغ ba1.	مدلولات التصنيف
• تثبيت التصنيف الائتماني للودائع طويلة الأجل عند A3 • تعديل النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" من "إيجابية". • لا يوجد تأثير مالي على البنك.	انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة
• تعديل النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" من "إيجابية".	النظرة المستقبلية



قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين (موديز) بتثبيت تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الخليج في المرتبة A3 وقامت بتعديل النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" من "إيجابية". كما قامت الوكالة في الوقت نفسه بتثبيت تصنيف الودائع قصيرة الأجل عند (P-2) وتقييم مخاطر الطرف المقابل طويلة وقصيرة الأجل في المرتبة ((P-1 (cr) / A2 (cr)، وتصنيف مخاطر الطرف المقابل طويلة وقصيرة الأجل في المرتبة (A2/P-1)، والتقييم الائتماني الأساسي المستقل والمعدل في المرتبة (ba1)،

ويعكس تثبيت التقييم الائتماني الأساسي المستقل لبنك الخليج الجودة المرتفعة للأصول لديه وكفاية رأس المال المدعومة بمصداق قوية للسيولة. كما يعكس التقييم الائتماني الأساسي المستقل ربحية معتدلة وإن كانت مقيدة نسبياً وتركزت مرتفعة على جانبي الأصول والخصوم في الميزانية العمومية.

وتُعزى الجودة المرتفعة لأصول البنك إلى حفاظه على مستويات منخفضة نسبياً من القروض غير المنتظمة والتي بالرغم من الارتفاع البسيط لها مؤخراً في قطاع الأفراد، إلا أنه كما في مارس 2025، بلغت نسبة قروض المرحلة الثالثة للبنك 1.6% إلى إجمالي القروض، أي بزيادة بسيطة عن النسبة 1.4% التي سجلها البنك في ديسمبر 2024.

كما يتمتع بنك الخليج بمستويات قوية وكافية من رأس المال في مواجهة النزعة للمخاطر لديه، وكما في نهاية مارس 2025، بلغت نسبة شريحة حقوق المساهمين إلى الأصول المرجحة بالمخاطر 14.6% وهي نسبة جيدة كما إنها أعلى بقليل عن متوسط باقي البنوك الكويتية. ومن العوامل الأخرى التي تدعم قدرة البنك على امتصاص الخسائر هو وجود احتياطي مناسب لخسائر القروض يغطي 261% من القروض المتعثرة. ومع افتراض النمو المعتدل لمحفظة القروض، من المتوقع للبنك أن يكون قادراً في المستقبل القريب على المحافظة على المركز القوي لرأس المال.

كما يعكس تثبيت تصنيف الودائع طويلة الأجل للبنك في المرتبة A3 توقعات الوكالة بوجود احتمال كبير جداً بالحصول على الدعم الحكومي مع إمكانية رفع درجة الدعم لتصبح أعلى بأربع درجات من التقييم الائتماني الأساسي المستقل للبنك في المرتبة (ba1). واحتمالية رفع الدعم الحكومي بهذا الشكل لا يزال دلالة على السجل الحافل لحكومة دولة الكويت (A1 مستقرة) في تقديم الدعم لجميع البنوك التي تتعرض لصعوبات مالية، كما يعكس مكانة البنك كواحد من البنوك ذات التأثير النظامي، وكونه خامس أكبر بنك في الكويت من حيث الأصول.



مبررات النظرة المستقبلية المستقرة

تعكس النظرة المستقبلية المستقرة المرتبطة بتصنيف الودائع طويلة الأجل للبنك توقعات "موديز" بقدرة البنك على المحافظة على الجودة المرتفعة للأصول، وعلى قوة رأس المال مع محدودية الربحية.

تعكس النظرة المستقبلية المستقرة أيضاً توقعات الوكالة بعدم حدوث تغيير كبير في أنشطة البنك ومركزه المستقل ما لم يتم الانتهاء من مشروع الاندماج المحتمل مع بنك وربة ش.م.ك. (الحاصل على تصنيف Baa1 / نظرة مستقبلية مستقرة) حيث المشروع لا يزال قيد موافقة الجهات الرقابية والمساهمين، كما نعتقد أن الصفقة حالياً هي في المرحلة الأولية الخاصة بأعمال الفحص النافي للجهالة، وفي حال إتمامها، سيكون هناك تحديات كبيرة في عملية التكامل بين البنكين.

العوامل التي قد تؤدي إلى رفع أو تخفيض التصنيفات

تعتمد احتمالية رفع تصنيفات البنك على حدوث تطور هام في صافي الربح، وعلى محافظته على مستويات منخفضة في كل من نسبة القروض غير المنتظمة وخسائر التسهيلات الائتمانية، واحتفاظه بمخصصات قوية، وتحقيقه زيادة في نسب رأس المال بما يفوق المتطلبات الرقابية.

وبالنسبة لاحتمالية تخفيض درجات تصنيفات البنك، فقد تأتي نتيجة لانخفاض الربحية أو لتراجع كبير في كفاية رأس المال أو جودة الأصول. كما من الممكن أن تكون العوامل المؤثرة على البنك من حيث تخفيض تصنيفاته هو إتمام عملية الاندماج مع بنك وربة بحيث يكون بنك وربة هو الكيان الباقي، وبالتالي سيكون على الوكالة مواءمة تصنيفات بنك الخليج مع تصنيفات بنك وربة.

